إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/89
للنشر الفوري
١٥ مارس ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق بمبلغ ١١٨,١ مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات بموجب "تسهيل الائتمان الممدد" لصالح موريتانيا

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات وبقيمة إجمالية ٧٧,٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١١٨,١ مليون دولار أمريكي) لصالح جمهورية موريتانيا الإسلامية في إطار "تسهيل الائتمان الممدد" (Extended Credit Facility).[١] وتتيح هذه الموافقة الاستفادة فورا بما يعادل ١١,٠٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١٦,٩ مليون دولار أمريكي تقريبا)، مع إتاحة الحصول على بقية المبلغ على أقساط بشرط استكمال مراجعات نصف سنوية.

وسوف يتيح هذا الاتفاق الذي يغطي الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣، والبالغة قيمته ما يعادل ١٢٠% من حصة موريتانيا لدى الصندوق وقدرها ٦٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، توفير الدعم لبرنامج السلطات الموريتانية الاقتصادي. فقد لحق الضعف بالنمو الاقتصادي والمركز المالي في موريتانيا من جراء أزمة أسعار الوقود والغذاء في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والأزمة المالية التالية والركود العالمي في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتفاقمت آثار هذه الصدمات الخارجية نتيجة وقوع أزمة سياسية داخلية أدت إلى انخفاض تدفقات المعونة، والهبوط الملحوظ غير المتوقع في الإنتاج النفطي.

وفي ختام مناقشات المجلس التنفيذي للطلب المقدم من موريتانيا، أدلى السيد موريلو بورتوغال نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

" إن الأداء الاقتصادي في موريتانيا سجل تدهورا حادا في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على أثر وقوع صدمات داخلية وخارجية على السواء. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأصيب المركز المالي بالضعف. وبينما لا يزال التضخم

[١] حلّ "تسهيل الائتمان الممدد" محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق تحسين إمكانية الحصول على التمويل، وإتاحة المزيد من الشروط التيسيرية، وزيادة المرونة في خصائص تصميم البرامج، وزيادة التركيز في ترشيد الشرطية. ويقترن حاليا التمويل بموجب تسهيل الائتمان الممدد بسعر فائدة صفري، وبفترة سماح لمدة خمس سنوات ونصف، وأجل استحقاق نهائي مدته ١٠ سنوات. ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل سنتين.

خاضعا للسيطرة، نجد أن عجز الحساب الجاري مرتفع بنسبة ١٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي، والاحتياطيات الدولية لا تتجاوز ما يعادل شهرين تقريبا من الواردات.

ويركز البرنامج الاقتصادي الذي أعدته السلطات الموريتانية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٢ على التصدي لهذه التحديات بسياسات لدعم استمرار النمو والحد من الفقر. وسوف يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة إلى توفير حيز أكبر للإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية، مع الحد من مواطن التعرض للخطر نتيجة الدين العام الكبير. وإذا ما اقترن ذلك بإطار لسياسة نقدية رشيدة فإنه سيسهم في الإبقاء على معدل التضخم المنخفض وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية. وسوف يؤدي تعميق الوساطة المالية وتحسين مناخ الأعمال إلى دعم النمو واسع النطاق بقيادة القطاع الخاص.

وتهدف ميزانية عام ٢٠١٠ إلى وصول معدل التضخم إلى ٣,٨% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، هبوطا من ٥,٣% في عام ٢٠٠٩، وذلك من خلال مزيج من التدابير المعنية بالإيرادات والإنفاق. وتتضمن الميزانية زيادة ملائمة في الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية مع احتواء الإنفاق الجاري.

وقد قررت السلطات السماح بزيادة مرونة سعر الصرف لزيادة فعالية السياسة النقدية وتيسير التواؤم مع الصدمات الخارجية، مع الحفاظ على الاحتياطيات الدولية الشحيحة. ومن المتوقع أن يؤدي تزايد أسعار الوقود والغذاء إلى بعض المخاطر في توقعات التضخم، ولكن برنامج السلطات النقدي لعام ٢٠١٠ يهدف إلى توخي الحزم الكافي للإبقاء على معدل التضخم أقرب ما يكون من ٥%.

وسوف تسهم استراتيجية السلطات ذات الركائز المتعددة لإصلاح القطاع المصرفي في تعزيز القطاع المالي وتقوية الوساطة. ومن المهم كذلك اتخاذ إجراءات حاسمة لزيادة جاذبية مناخ الأعمال بغية تشجيع النمو واسع النطاق بقيادة القطاع الخاص.

وسوف يكون الدعم المقدم من المجتمع الدولي ضروريا لتلبية احتياجات موريتانيا التمويلية في الأجلين القصير والمتوسط وتعزيز استمرارية مركزها الخارجي."

التطورات الاقتصادية الأخيرة

أدى الهبوط الاقتصادي العالمي وتدني التمويل من المانحين في أعقاب الانقلاب العسكري في أغسطس ٢٠٠٨ إلى إضعاف النشاط الاقتصادي في موريتانيا، وذلك من خلال تباطؤ النشاط في قطاعات التعدين وصيد الأسماك والبناء. وتشير التقديرات إلى انخفاض معدل النمو في ٢٠٠٩ إلى ٠,٩% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نزولا من ٤,١% في عام ٢٠٠٨. ومع استمرار التراجع في إنتاج النفط في ٢٠٠٩ سينكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ١% تقريبا.

تدهور وضع المالية العامة كذلك. فقد ارتفع عجز المالية العامة الأساسي غير النفطي في ٢٠٠٨ إلى ٧,٧% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، صعودا من ٢,٢% في ٢٠٠٧. وتشير البيانات الأولية إلى أن جهود تصحيح الإنفاق لم تواكب سرعة تراجع الإيرادات وأن عجز المالية العامة الأساسي غير النفطي، رغم انخفاضه، سيظل مرتفعا في ٢٠٠٩، ليصل إلى ٥,٣% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ومع محدودية الموارد المتاحة، لجأت السلطات إلى استخدام تخصيص الصندوق الأخير من حقوق السحب الخاصة للمساهمة في سد فجوة تمويل الميزانية.

أسهم انخفاض أسعار الوقود والغذاء وعودة العلاقات مع المانحين إلى طبيعتها في توفير الوقاية اللازمة من تأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي على المركز الخارجي. غير أن عجز الحساب الجاري لا يزال مرتفعا وفق التقديرات عند نسبة ١٢,٧% في ٢٠٠٩، على الرغم من انخفاضه عن النسبة المسجلة في ٢٠٠٨ والبالغة ١٥,٧%. وقد أسهم استئناف التمويل المقدم من المانحين بعد انتخابات يوليو ٢٠٠٩ فضلا على صرف التعويضات المالية بموجب اتفاقية صيد الأسماك مع الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على مستوى إجمالي الاحتياطيات الدولية في آخر ديسمبر ٢٠٠٩ عند مستوى يعادل ٢,٢ شهرا من الواردات.

ظل معدل التضخم في حدود الرقم الواحد المنخفض. وسجل انخفاضا سريعا حتى بلغ ٠,٩% في سبتمبر ٢٠٠٩ على أساس سنوي مقارن، نتيجة انخفاض أسعار الوقود والغذاء الدولية والطابع الحذر بعض الشيء في موقف السياسة النقدية. غير أن أسعار الوقود والغذاء الدولية تعاود الارتفاع مرة أخرى، متسببة في رفع معدل التضخم إلى ٥% في آخر ديسمبر ٢٠٠٩ على أساس سنوي مقارن. ومع تزايد ركود النشاط الاقتصادي وآفاق التضخم الحميد، قام البنك المركزي الموريتاني بخفض سعر الفائدة الأساسي في نوفمبر ٢٠٠٩ من ١٢% إلى ٩% بينما ظلت أسعار الفائدة الحقيقية موجبة. وانخفض سعر الصرف الفعلي بنسبة ٣% بالقيمة الاسمية وبنسبة ٢% بالقيمة الحقيقية.

ملخص البرنامج

يهدف البرنامج الاقتصادي الذي أعدته السلطات الموريتانية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٢ إلى استمرار النمو والحد من الفقر مع حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولتحقيق هذه الأهداف، يركز البرنامج على المجالات الرئيسية التالية:

- ضبط أوضاع المالية العامة لخفض مستوى الدين العام، مع إيجاد حيز مالي أكبر للإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية.
- تعزيز إطار السياسة النقدية للحفاظ على معدل التضخم المنخفض وإعادة بناء الاحتياطيات لتصل إلى ما يعادل ثلاثة شهور تقريبا من الواردات.
- تعميق الوساطة المالية وتحسين مناخ الأعمال دعما للنمو واسع النطاق بقيادة القطاع الخاص.
- تقوية الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.

موريتانيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٨ – ٢٠١١

	تقديرات		توقعات	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الدخل القومي والأسعار				
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	٣,٧	١,١-	٤,٦	٥,٢
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة	٤,١	٠,٩-	٥,٢	٥,٣
الإنتاج النفطي (١٠٠ برميل في اليوم)	١٢,١	١٠,٧	٧,٥	٧,٥
مُخفّض إجمالي الناتج المحلي	١٢,٤	٦,٢-	٨,٠	٢,٧
مُخفّض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	١٣,٠	٤,١-	٨,٧	٢,٧
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	٧,٣	٢,٢	٤,٨	٤,٨
مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	٣,٩	٥,٠	٤,٦	٥,١
القطاع الخارجي				
صادرات السلع، تسليم ظهر السفينة "فوب" (النسبة المئوية للتغير في القيمة)	٢٧,٥	٢٣,٤-	٢١,٩	٤,٨
منها: غير نفطية	٣٧,٥	٢٠,٨-	٢٨,٨	٤,٧
واردات السلع ، تسليم ظهر السفينة "فوب" (النسبة المئوية للتغير في القيمة)	٢١,٧	٢٦,٣-	١٦,٤	١٢,١
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	١٥,٧-	١٢,٧-	١١,٩-	١٦,٥-
الاحتياطيات الرسمية				
إجمالي الاحتياطيات الرسمية/١				
بملايين الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة	١٩٤,٩	٢٣٧,٩	٢٤٧,٦	٢٨٨,٦
بما يعادل شهور الواردات في السنة التالية، باستثناء الصناعات الاستخراجية	٢,٢	٢,٢	٢,٥	٢,٧
النقود				
النقود وأشباه النقود (التغير %)	١٣,٧	١٥,٢	١٣,٠	--
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (التغير %)	٢٣,٦	٣,٩	١١,٤	--
الاستثمار والادخار				
إجمالي الاستثمارات (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٧,٨	٢٥,٢	٣١,١	٣٢,٧
إجمالي المدخرات (% من إجمالي الناتج المحلي)	١٢,٠	١٢,٤	١٩,٢	١٦,٢
العمليات الحكومية الموحدة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)				
الإيرادات والمنح	٢٥,٩	٢٦,٧	٢٧,٨	٢٥,٨
الإيرادات والمنح غير النفطية	٢٣,٧	٢٤,٨	٢٦,٦	٢٤,٧
الإيرادات غير النفطية	٢٢,٩	٢٤,٠	٢٣,٥	٢٣,٤
الإيرادات النفطية	٢,٢	١,٨	١,٢	١,١
الإنفاق وصافي الإقراض	٣٢,٨	٣٢,٠	٣٢,٨	٣٠,٢
الرصيد الكلي بما فيه المنح	٧,٠-	٥,٤-	٥,٠-	٤,٣-
الرصيد الأساسي غير النفطي؛ تعريف البرنامج/٢	٧,٧-	٥,٣-	٣,٨-	١,٦-
الدين الخارجي				
مجموع الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٨٨,٥	١٠٣,١	٧١,٥	٧٤,٨
منه: الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	٨٠,٧	٩٢,٩	٥٨,٨	٥٥,٣
بنود للتذكرة:				
سعر الصرف أوقية/دولار أمريكي (نهاية الفترة)	٢٦١,٥	٢٦٢,٠	--	--
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الأوقيات الموريتانية)	٨٥٥	٧٩٤	٨٩٦	٩٦٨
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الأوقيات الموريتانية)	٧٩٨	٧٥٩	٨٦٨	٩٣٨
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣,٥٤٠	٣,٠٢٩	٣,٤٢١	٣,٦٩٥

سعر النفط (دولار أمريكي/البرميل)	٨٥,٦	٥٤,٣	٦٦,٥	٧١,٨
تعداد السكان (بالمليون نسمة)	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	٨٥,٦	٥٤,٣	٦٦,٥	٧١,٨

المصادر: السلطات الموريتانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

/١ باستثناء حساب النفط

/٢ يُعرَّف بأنه الإيرادات الحكومية غير النفطية (باستثناء المنح) ناقصا النفقات الحكومية (باستثناء نفقات الاستثمار الممولة من مصادر أجنبية والفائدة على الدين الخارجي).